معوقات الانتقال الديموقراطي في الدول العربية قبل 2011

Obstacles to Democratic transition in Arab Countries before 2011

نبيلة بودي

جامعة الجزائر3 ـ الجزائر

boudi. nabila@univ-alger 3.dz

تاريخ الارسال:26 /04/ 2023 تاريخ القبول:02 /06/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص:

بقي العالم العربي بعيدا عن جميع التطورات في ميدان الانتقال الديمقراطي، وساهمت دراسات كثيرة في ترسيخ فكرة استحالة التحول الديمقراطي في هذه المنطقة من العالم. فالتوجه نحو الديمقراطية في الدول العربية، لم يكن وليد نضال سياسي واجتماعي وتاريخي، يعبّر عن نضج الوضع الاجتماعي والسياسي، وتعاظم مؤسسات المجتمع المدني وتجانسه وبروز قوته، ولكنّه وليد غياب الخيارات الاجتماعية الكبرى ومشاريع المجتمع في ظل ظروف عالمية ومحلية خاصة. وهذا ما تبرزه الخصوصيات التاريخية والبنية الاجتماعية والسياسية لهذه الدول. فعملية الانتقال الديمقراطي التي برزت في معظم الدول العربية والتي تمّت جزءا منها بمبادرات من النخب الحاكمة، لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديمقراطية بشكل نهائي وكخيار استراتيجي. وهذا ما تحاول الدراسة ابرازه من خلال مجموعة من الدول العربية، مصر، سوريا، الأردن، اليمن والسعودية.

كلمات مفتاحية: الانتقال الديموقراطي ـ غياب مشاريع مجتمع محلية ـ دراسة لنماذج قبل الربيع العربي.

Abstract:

The Arab world remained away from all developments in the field of democratic transition, and many studies contributed to establishing the idea of the impossibility of democratic transition in this region of the world. The trend towards democracy in the Arab countries was not the result of a political, social and historical struggle that shows the maturity of the social and political situation, the growth and homogeneity of civil society institutions and the emergence of its strength, however, it is the result of the absence of major social options and community projects under special global and local conditions. This is highlighted by the historical characteristics and the social and political structure of these countries. The process of democratic transition that has emerged in most Arab countries, part of which was initiated by the ruling elites, did not come as a result of these elites' final conviction of democracy and as a strategic choice. This is what the study attempts to highlight through a group of Arab countries, Egypt, Syria, Jordan, Yemen and Saudi Arabia.

Keywords: democratic transition - absence of local community projects - a study of models before the Arab Spring.

*المؤلف المرسل

مقدمة

منذ بروز الديموقراطية في ظل ما يسمى بالموجة الثالثة، كأحسن نمط للحكم وللحياة تسعى كلّ دولة إلى تحقيقه؛ والدول العربية من بين الدول التي تحوّل فيها هذا المسعى إلى مطلب ومطمح [1] فالمنطقة العربية منذ زمن بعيد تعرف موجة من الاحتجاجات ومجموعة من مطالب تصاعدية مستدامة ترمي إلى إحداث تغيير اقتصادي، اجتماعي شامل وتحوّل سياسي جذري، فرضت على السلطة والعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع، تحدّيات كبرى تناولت أساسا البحث عن شكل جديد للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وفرضت في الوقت ذاته على الباحثين تحدّيات كبرى على مستوى فهم وتفسير وتحليل الأحداث ومنه الواقع الجديد.

هذه الحركية الاجتماعية، أنتجت نمطا جديدا من التفكير والتساؤل حول الطبيعة المعقّدة لمسارات التحوّل الديموقراطي وإمكانية التوصل إلى فهم أفضل للأنماط المختلفة للتحوّلات الديموقراطية بغرض إدارة هذا التحوّل واستجابة أفضل للتوقّعات، والبحث في العوامل المؤثّرة في عملية التحول الديموقراطي وزيادة القدرة على تقويم المخاطر.

فماهي العوامل الأساسية المعرقلة لمسار الانتقال الديموقراطي في الدول العربية؟ وهل ساهمت هذه العوامل في التأسيس لأسباب التغيير في هذه الدول؟

بقي العالم العربي بعيدا عن جميع التطورات في ميدان الانتقال الديموقراطي، وساهمت دراسات كثيرة في ترسيخ فكرة استحالة التحول الديموقراطي في هذه المنطقة من العالم، لكن جاء علم الانتقال الديموقراطي ليؤكد على أنّه، يكفي تطبيق المفاهيم والفرضيات العامة حول الليبرالية السياسية، والتي تمثّل، نقطة الخروج من التسلطية إلى الدمقرطة، ومحور تأسيس النظام الديموقراطي القائم على الرسوخ الديموقراطي؛ للتّمكن من تفسير وإدارة الانتقال الديموقراطي في أي دولة غير ديموقراطية.

فالنظام التسلطي وضرورة تغييره تمثل نقطة انطلاق علم الانتقال الديموقراطي، الذي يقدّم تحليلا منهجيا من خلال دراسة الظروف والفواعل الرئيسية المساهمة في صنع القرار، لتحديد مصير أي دولة، بهدف التفكير في إمكانيات الانتقال الديموقراطي، أو على الأقل بهدف انتقال التكنولوجيا المؤسساتية، أي تعميم الاستنتاجات التي تنبع من التحول على مستوى المؤسسات.[2]

فقد نجحت المجتمعات الأوربية من خلال عقود و بعد ظهور الدولة الأمة بحث و إبداع شكل جديد من الحياة السياسية متطابق مع خصوصياتها و احتياجاتها ، فيما وُضعت مجتمعات العالم الثالث، من خلال انهاء الاستعمار أمام تحدّي خاص فرض عليها التسريع في التحديث للّحاق بالدول الكبرى ، لكن وقعت في مأزق ، فمن جهة القوى الاستعمارية تدّعي أنّها الوحيدة التي تتحكّم في النموذج الناجح للتنمية و في الوقت ذاته رغبة هذه الدول بوضع خطط تنموية نابعة من ثقافتها.

هـذا التنـاقض الـذي مـا زال يشـكّل ثقـلا علـى التنميـة السياسـية لهـذه المجتمعـات والبنيـة الاجتماعيـة لهـذه الـدول، مـع ضـعف هيكلـة المجتمـع المـدني بالإضـافة إلـى هـذا النـوع المعقّـد مـن النظـام الرأسـمالي المتطـوّر جـدّا الـذي تفتقـد كيفيـة وإمكانيـة التعامـل معـه وهـو مـا أدّى إلـى ظهـور نـوع مـن المنتظمـات السياسـية التسلّطية الأبويـة القائمـة علـى الزبونيـة. وهـي مرتبطـة فـي تحليلهـا بنخـب تقـوم علـى تشـخيص السـلطة فـي فـرد وتكـرّس هيمنتـه لهـدف واحـد هـو حمايـة وبقـاء النخبـة الموجـودة فـي السـلطة. ومـن أجـل ذلـك تبـرز ضـرورة تطـوير اسـتراتيجية تقـوم علـى الهيمنـة علـى الثـروات وضـمان احتكـار التمثيـل والـتحكّم فـي مسـار التحـديث الاقتصـادي حيـث تظهـر نـوع مـن التشـجيع لـه مـن أجـل الحفـاظ علـى المشـروعية، ولكـن فـي نفـس الوقـت احتـواءه بطريقـة تمنـع ظهـور نخـب منافسـة قـد تطالـب بالسـلطة. وهـذا يعنـي إعـادة النظـر فـي العلاقـة البسـيطة التـي وضـعها ألمونـد وشـيلز بـين التخلّـف والممارسـات التسلّطية. فظهـور التسلّطية فـي هـذه الـدول لـم يـرتبط بفقـر هـذه المجتمعـات بقـدر مـا ارتـبط بمحـدّدات اجتماعيـة وسياسـية خاصّـة بتـاريخ كـلّ واحـدة منهـا. مـع العلـم أنّ المحفّـز إلـى وضـع أسـس الديموقراطيـة الحديثـة في القارة الأوربية في القرن العشرين، هو الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية) وليس البؤس.

فقـد تمثّلـت الديموقراطيـة فـي مضـمون إيجـابي تـمّ اختزالـه فـي مجموعـة مـن الضـمانات ضـد السـلطة التعسـفية، بينمـا تـذهب فـي الواقـع إلـى أبعـد مـن ذلـك، لتشـمل كيفيـة تقـويض سـلطة أربـاب المـال والاعـلام وكيفيـة منـع المجتمـع السياسـي مـن التفكّـك فـي ظـل أنظمـة تسـعى إلـى إقامـة أسـواق محليـة موحَّـدة، مرتبطـة بالضـرورة بالاقتصـاد العـالمي، فـي ظـل تعدّديـة ثقافيـة وقبليـة وعرقيـة وهوياتيـة مثقلـة بـرفض الآخـر. وكيفيـة الوصـل والـدمج بـين قـانون الأكثريـة واحتـرام الأقليـات فـي ظـل عمليـات التهجيـر والتشـريد والقتـل والاغتصـاب فـي حـق هـذه الأقليـات، وكيفيـة إعـادة تركيـب مجتمعيـة وسياسـية وجغرافيـة واقتصـادية لهـذه الـدول ضـمن شـروط مؤسسـاتية تشـكّل تعريـف الديموقراطيـة بذاتـه، باعتبارهـا القالـب الذي يضمن أكبر قدر من الضمانات للحفاظ على الاختلاف والتنوع وقبول الآخر.

فالتوجه نحو الديموقراطية في الدول العربية، لم يكن وليد نضال سياسي واجتماعي وتاريخي، يعبّر عن نضج الوضع الاجتماعي والسياسي، وتعاظم مؤسسات المجتمع المدني وتجانسه وبروز قوته، ولكنّه وليد غياب الخيارات المطروحة أمامها في الظروف العالمية والمحلية الجديدة. وهذا ما تبرزه الخصوصيات التاريخية والبنية الاجتماعية والسياسية لهذه الدول.

أولا: مأسسة الفساد جزء من التطورات في بيئة صناعة القرار في مصر

التحول في نهج ومسار الحكم منذ 1971، خلق تراكم عوامل عديدة غيّرت من طبيعة وبنية النظام السياسي، وأسّست تدريجيا لأسباب الحراك السياسي، التي بدأت بخروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الصهيوني، بعد إنجاز اتفاقية كامب دافيد وتمركز السلطة بيد العائلة الحاكمة الجديدة، التي عملت تدريجيا على إحكام بقائها واستمرارها عبر تعديلات في الدستور ستؤسّس لمسألة الوراثة في الحكم. كذلك تبرز مسألة تعاظم

دور الأجهزة الأمنية مع الحفاظ على الدور المركزي للجيش، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدت عنوان الانفتاح السياسي والاقتصادي، والتي ستفرز طبقة جديدة من رجال الأعمال أسّست تدريجيا إلى ارتباط عضوي مع الحكم القائم لتكون بذلك بداية مأسسة الفساد. ناهيك عن التبعية للإملاءات الخارجية وخاصة منها الأمريكية فيما يتعلق بسياسة مصر الإقليمية والدولية، وللمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. وهذا ما أدى إلى خسارة مصر، لدورها القيادي في قضايا الأمة، وتراجع الإرادة الوطنية أمام إرادة الولايات المتحدة الأمريكي والكيان الصهيوني، وذوبان الهوية الوطنية والقومية؛ وبالمقابل تنامي معدّلات الفقر والجهل وانتكاس الخدمات العامة وهشاشة البنى التحتية للدولة المصرية.[3]

فمن خلال نظرة تحليلية لهذا الوضع تبرز أهمية فهم محدّدات صنع القرار المصري، التي تؤكد أنّ المشاركة المؤسسية في عملية صنع القرار، تتحدّد بإرادة صانع القرار الرئيسي، بسبب الوضع المحوري المسيطر لصانع القرار من المنظور الدستوري، لما أعطاه الدستور من اختصاصات تشريعية وتنفيذية واسعة لرئيس الجمهورية.[4]

وقد عرف النظام السياسي المصري، على غرار العديد من الدول العربية، تطوّرا في بيئة صنع القرار التي أصبحت من باب الحفاظ على المناخ الاستثماري، تضمّ فئة جديدة " رجال الأعمال "، التي انتقلت من مشاركة غير مباشرة في صنع القرار إلى مشاركة مباشرة، من خلال تغلغلها عبر الأحزاب الحاكمة أو المؤسسات التشريعية والتنفيذية في دائرة صنع القرار. ومن باب الحفاظ على بقاء واستمرارية النظام، طُرح مبدأ التوريث في إطار جمهورية. هذا، بالإضافة إلى ما تمثّله إسرائيل كقيد واضح على عملية صنع القرار في مصر بحكم ارتباطها المباشر بالأمن القومي المصري.[5] وتجدر الإشارة إلى أنّ وصول تداعيات الأزمة المالية العالمية بسبب الارتباط بين الاقتصاد المصري وبعض الأطراف في الرأسمالية الدولية، ساهم في تدهور منظومة القيم تحت وطأة الفساد السياسي واستبداد وإرهاب الدولة، وانتهازية الأحزاب السياسية. وساهم كذلك في تدهور مستوى المعيشة وزيادة عدد سكان العشوائيات وتدهور المرافق العامة، وتفاقم الفتنة الطائفية والبيروقراطية الطفيلية الكسولة.[6]

ثانيا: تركيز السلطة في يد الملك كمحدّد أساسي لصنع القرار في الأردن

أقرّت جميع الدساتير منذ 1928، حقيقة القوة المركزية للملك في النظام السياسي، باعتباره المحدّد الأساسي في عملية صنع القرار السياسي بحكم صلاحياته الواسعة. وقد عمّقت هذه المكانة رسوخ فكرة انتسابه وارتباطه بآل البيت في العقل الجمعي الأردني. ويشكّل الجيش وقوات الامن وأجهزة المخابرات، أبرز أدوات الحفاظ على النظام السياسي لشدة ولائها للنظام. ويبدو انّ الفواعل الرئيسية في صناعة القرار السياسي الأردني، تفقد وزنها شيئا فشيئا أمام التأثير الكبير لسلطة الملك. فمن جهة يبرز الدور الهامشي للمؤسسة التنفيذية الذي لا يتجاوز حدود الوظيفة الاستشارية وللمؤسسة التشريعية، التي تنحصر وظيفتها في الغالب في المصادقة على القرارات. و من جهة أخرى محدودية دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي ظلّت شبه محظورة

في أغلب التاريخ الأردني. ومن جهة ثالثة العنصر الفلسطيني الذي تكوّن كجزء من الدولة الأردنية، عرف تراجعا تدريجيا منذ التحول في الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتطورات التي أفرزها اتفاق أوسلو، والتي جعلت تأثير العنصر الفلسطيني في صنع القرار السياسي الأردني يتراجع، ويبرز ذلك في ضعف التمثيل الفلسطيني في بنية المؤسسات الأمنية و العسكرية الأردنية. ناهيك عن تفاعلات البيئة المجاورة والقوى الدولية كمتغيرات مركزية في تحديد الوضع الاقتصادي الأردني [7] (المساعدات أو المعونات الخارجية).

ثالثا: صعوبة الموازنة بين المحتوى الأيديولوجي والتحديث السياسي في السعودية

في ظل سيادة صانع القرار الأوحد "الملك"، وهو بالعرف القبلي سيد القبائل والراعي لشؤونها والآمر الناهي فيها، وجد النظام السياسي السعودي نفسه ضحية استحالة الموازنة بين محتواه الأيديولوجي والتطورات الجديدة التي أحدثتها الطفرة النفطية والعائدات الضخمة التي نجمت عنها. فالفجوة الموجودة بين التحديث والمحتوى الأيديولوجي، الذي أفرزه التفاعل بين البنى الأساسية للدولة السعودية القبيلة، الدين والقوى الاجتماعية المختلفة التي عرفت تطوّرا تدريجيا، تحوّل إلى توجهات تقدمية قومية ويسارية وسلفية اصطدم بالنمو الرأسمالي وتبعيته الاقتصادية للدول الغربية، وانعكس على المواقف الدولية للنظام السياسي.[8]

وقد تزامن هذا الواقع مع غياب مشاريع تنموية حقيقية تتوافق مع التطورات التكنولوجية والرقمية وغياب عمليات التصنيع وتنامي ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الإنتاج وغياب مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

أمام هذا الواقع ونتائجه على هيبة النظام، تحرّك جزء من المجتمع المدني للمطالبة بالإصلاح من خلال التعبير عن تطلّعات الكثير من السعوديين، والتي تتمحور حول الحصول على بعض الحريات. وكانت البداية تعود إلى ما قبل ذلك، مع تظاهرة النساء في نوفمبر 1990 ضد منع المرأة من قيادة السيارة كمنطلق لحدوث انتقال حقيقي في المجتمع، يرشّح إمكانية التغيير والتجديد أو المراجعة في منظومة البنى والثقافات والتقاليد التي شكلت دعائم النظام. وهو ما كانت تحاول السلطة منعه وتفاديه.[9] وأخطرها احتجاجات مارس 2011 والتي قابلها معالجة أمنية من طرف النظام السياسي، استعملت خلالها قوات الأمن كلّ أنواع القوة لتفريق المتظاهرين بما فيها الرصاص الحي.[10]

رابعا: ترسيخ فكرة العصمة السياسية بدل المحاسبية السياسية في اليمن

لطالما ساد تدني عوائد مخرجات عملية صنع القرار الداخلي، في مقابل استجابة صانع القرار لمطالب الخارج وضغوطه، مع طغيان العلاقات والصلات الشخصية في صنع واتخاذ القرار على حساب البعد المؤسسي، وترسّخت بذلك فكرة "العصمة السياسية" على حساب "فكرة المحاسبية السياسية" [11]

ورغم مركزية السلطة وتميّزها بالنظام القبلي، إلاّ أنّ عنصر القبيلة ليس بالضرورة سبيل الوصول إلى السلطة. فالعامل القبلي في اليمن بحكم تطوّره التاريخي تشكّل كمفهوم سياسي يشبه الحزب السياسي في هدف الوصول إلى السلطة ويشبه جماعات المصلحة فيما يسعى إليه من تأثير على السلطة، لصنع قرارات سياسية

تخدم مصالحه، أفقد القبيلة اليمنية سماتها الاجتماعية الطبيعية، و في ذات الوقت لم تنجح في ترشيد القبلية السياسية، ويبقى هذا العامل آلية إلى جانب آليات أخرى متعدّدة تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الوظيفة القرارية، ومنها المؤسسة العسكرية، العامل الخارجي والعامل المناطقي أو الحزبي.[12] فالتاريخ اليمني الحديث والمعاصر يبرز شيوخ وزعماء القبائل في أدوار و مهام سياسية مختلفة. وهذا معناه أنّ العامل القبلي يحظى بمشاركة سياسية فعلية، وفي ذات الوقت شهدت السلطة السياسية في اليمن رؤساء خارج شريحة القبائل.

خامسا: انزلاق الوظيفة القرارية نحو شخصنة سلطة الحكم في سوريا

كرّست الدساتير مأسسة الدمج بين السلطات والهيمنة على السلطة والدولة باستعمال الأجهزة الأمنية، لدرجة أنّ بعض المفكرين، اعتقدوا أنّ السلطة في سوريا ابتلعت الدولة كي تحافظ على نفسها، و برزت في صورة فصل بين السلطة السياسية (الحزب القائد) والسلطة الإدارية (الحكومة). لكن تخفي واقع قيادة الحزب للدولة والمجتمع، من خلال إكساب هذا المفهوم مضمونا ملموسا، يمكن ترجمته عمليا بتشكيل جبهة وطنية تقدّمية تضم القوى الحزبية والسياسية الناصرية والاشتراكية والشيوعية بقيادة حزب البعث، وعبر إقرار تلك القوى بقيادة الحزب للدولة والمجتمع وحصر حق العمل السياسي في قطاعي الطلاب والجيش بحزب البعث وحده وذلك منذ الستينات.

وعليه يبدو أنّ الأساس الدستوري لصنع القرار في سوريا يقوم على وحدة السلطة، لأنّ الفصل يعبّر في الواقع، عن تفريق بين من يملك سلطة القرار السياسي ومن لا يملك سوى أداة تنفيذها، بوصفه وظيفة إدارية تنفيذية.[13]

ومنذ 1971 تشهد الوظيفة القرارية انزلاقا نحو شخصنة سلطة القرار، فقد أصبح تركيز القرار في رئيس الجمهورية. وحدث بهذا على مستوى الواقع انزلاقا من مبدأ القيادة الجماعية في ظل الحزب الواحد، الذي كان يمتلك حق اختيار مرشح الرئاسة وطرحه للاستفتاء بعد موافقة مجلس الشعب عليه إلى القيادة الفردية خصوصا بعد تطبيق مبدأ الوراثة في ظل جمهورية. وهو نتيجة للتضخيم التدريجي لقدرات الرئيس حافظ الأسد، التي أصبحت تفوق القانون المعمول به ومؤسساته المعلنة والتي قامت على تحويل مضمون الاستفتاء إلى بيعة. وإعادة بناء مركزية سلطة القرار على أساس مشخصن كاريزماتي مفرط، واستخدام منطق القوة التقليدي الذي يتحكم بقواعد سلطة العقاب والمكافأة. وسادت آليات انتاج القرار السياسي من الأعلى وتبليغه إلى الأدنى، ناهيك عن استقلاله تماما بصنع السياسة الخارجية، حيث انحصرت وظيفة وزارة الخارجية في مجرّد التزكية. وجاءت عملية التحرير الاقتصادي كجزء من الإصلاح الاقتصادي، رغم المحافظة الشديدة في المجال السياسي، نوعا من استكمال التغيير في موازين القوى المؤثرة في صنع القرار في المجال الاقتصادي لأنه فتح الباب أمام سياسات اقتصاد السوق على نحو مشوّه، قائم على منافسة احتكارية بين عدد من رموز الفئة الجديدة من رجال الأعمال الجدد. وأصبح العمل ضمن قواعد لعبة القوة والنفوذ والقرابة بدلا من التحوّل إلى اقتصاد سوق حقيقي

يدفع إلى تأسيس أدوار جديدة لقوى اجتماعية يحفّز نشاطها لتغيير موازين التأثير في صنع القرار الاقتصادي بما يخدم الاقتصاد السوري. [14]

ورغم توفّر كل أسباب الثورة فيها مثل غيرها من الدول، من فساد وعدم توازن في التنمية وغياب تكافؤ الفرص وارتفاع معدلات البطالة، وسيطرة الأجهزة الأمنية على مناحي الحياة وضعف الخدمات وتنامي عدد السكان في مقابل محدودية الموارد وغياب الحريات والشفافية وعدم وجود نظام حكم تمثيلي حقيقي، واحتكار القلة السلطة والثروة، إلاّ أنّ احتمالات قيام ثورة بدت ضئيلة. فمن جهة بنية النظام الأمنية والعسكرية القائمة على ولاء الجيش للنظام، الذي أفرزته ربما أسباب تعود إلى تركيبته أو بسبب نظام الزبائنية والريع المسيطر عليه كانت لتحول دون ذلك. ومن جهة أخرى موقع سوريا الجيوسياسي وعلاقاتها الإقليمية والدولية المعقّدة التي رجّح الكثير من المفكرين بسببها فكرة عدم حصول ثورة في سوريا.

الواضح، أنّ الأزمة في سوريا تميّزت بعمق واتساع وشمول، كنتاج لانفراد البعث بالحكم منذ قرابة نصف قرن، اعتمد النظام فيها رؤية خاصة أعادت إنتاج الواقع السياسي، ترى في الطبقة الوسطى الحامل الوحيد للسياسة، وعليه تحييد هذه الطبقة وإخراجها من السياسة أو احتوائها ضمن مجاله السياسي، يعتبر ضمانة استقرار النظام واستمراره. وانعكس ذلك على علاقة النظام بالأحزاب السياسية، حيث عمد النظام إلى احتواء التعبيرات السياسية الحزبية أو تهميشها وملاحقتها كمعارضة، لضمان منع إعادة تأسيس نفسها ككيان سياسي مستقل. [15] ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تطبيق سياسات ليبرالية أدّت إلى تدهور مستويات عيش وحياة قطاعات واسعة من المجتمع، وأجبرت مجموعات كبيرة على الانتقال وتغيير نمط حياتها وتردّي نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها وتحوّل الاقتصاد الإنتاجي الريعي إلى اقتصاد استهلاكي ترفي وتزايد العشوائيات في المدن.

فأصل الثورات التاريخية جميعا هو الرد بالقوة والعنف على نظام سياسي ــ اجتماعي يمنع تداول الثروة والسلطة ويجعلها حكرا على فئة ثابتة لا تتغيّر. فمنطلق الثورة الحديثة هو تهديم الألقاب والكيانات الطبقية الثابتة والموروثة، وتسوية الناس في فرص السعي إلى النفوذ، إلى السلطة والثروة والتعليم والمعرفة، مما يشكل أساس مفهومي الحرية والمساواة ومصدر صدقيتها. [16]

خطورة الأزمة في سوريا، ليس في عمق واتساع حجمها وإنّما في تفعيل بنية المجتمع القائمة على طابع اثني مذهبي لتحويل السلطة من طرف في النزاع إلى حَكم. [17]

تشير أدبيات الانتقال الديموقراطي، إلى أنّه يوجد سقف معيّن بين التسلطية والديموقراطية يسمى "سقف الديموقراطية"، يجب أوّلا تجاوزه. وفي الدول العربية القائمة على أنظمة تسلطية، الإصلاحات باستمرار، هي إفراز للأنظمة السياسية وليس المجتمع المدني. وهذا معناه أنّ التحوّل تفرضه الأنظمة القائمة، وهذا ما يؤدي إلى تأسيس أشكال جديدة للأنظمة السياسية تكون مختلطة، تحافظ فيها الأنظمة القائمة على هامش للممارسة السياسية وقد ذكر خوان لينز "نظام الديموقراطية المحدودة"، أو "نظام ديموقراطي ببقايا تسلطية".

وتبرز المسارات الاجتماعية والسياسية في كل دولة، وحدها الكفيلة بالسماح لبعض الدول بتجاوز سقف الديموقراطية،[18] وهذا ما لا يتوافق مع تنامي وتعاظم الصفة القمعية في الكثير من هذه الدول ومنها مصر، الأردن، سوريا، اليمن، المغرب، موريتانيا وغيرها. وقد أشار الكاتب الفرنسي فرانسوا ديقزان إلى أنّ تجارب الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية تعبّر عن تغييرات مؤلمة في المجال الاستراتيجي والسياسي، نظرا لامتداد الرقعة الجغرافية والخطورة الجيوستراتيجية.

ودائما في نفس السياق يطرح التوجه نحو الديموقراطية، سؤال التنمية. هل هناك احتمال أن تنجح الديموقراطية دون تحقيق تنمية؟ هناك اتفاق بين المفكرين، أنّ نجاح الأنظمة السياسية في وظيفتها التوزيعية مرتبط بقدرة الدولة على الإنتاج. والغريب أنّ هذه المعادلة، قد لا تنطبق على الأنظمة التسلطية حسب بعض الكتابات، التي تعيد نجاح التنمية في الدول التي أطلق عليها تسمية "النمور الأسيوية" إلى طبيعة الأنظمة التسلطية القائمة. لكنّ الواقع يؤكد، أنّ هذه الكتابات أغفلت عناصر عديدة في هذه الدول مرتبطة بالدرجة الأولى بثقافة العمل فيها، بقدراتها العالية على الإذخار، بنظامها التعليمي المتطوّر، بوجود مشروع مجتمع وبتوفر الظروف الدولية الجيوسياسية المساعدة على ذلك. وعليه يصعب أن تكون تجارب هذه الدول مرجعية، بسبب خصوصياتها، وظهورها في مرحلة خاصة، كان يسود فيها الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب الذي كان له تأثير على النسق الدولي ككل.

وهذا ما لا ينطبق على الدول العربية، وهي في ظل مسارات الانتقال إلى الديموقراطية، كانت دائما، تبحث عن موازنة على مستوى الأنماط الاقتصادية بين إعادة النمو الاقتصادي، لتعزيز مصادر مشروعيتها السياسية، عن طريق نوع من العدالة في توزيع الثروة؛ وبين قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادها في ظل التنافس الدولي المتوحش والهيمنة الاقتصادية الرأسمالية.

ومن هنا فإنّ العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحوّل الديموقراطي هي قضية خلافية، لكن الافتراض الغالب هو وجود علاقة وثيقة بينهما، والتاريخ يشهد على العلاقة السلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية أو التسلطية التي تسيطر فيها الدولة المركزية على الاقتصاد، في ظل غياب آليات تكفل حسن إدارة موارد المجتمع.

وفي هذا السياق يأتي افتراض ليبست بوجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديموقراطي لتعزيز هذا القول، وكنتيجة لإفراز التنمية الاقتصادية لعدد من العوامل الاجتماعية المساهمة في النظام الديموقراطي، كارتفاع معدلات التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية والتخفيف من حدّة التناقضات السياسية وتنمية المصالح المشتركة.[19] وهي عوامل تؤسّس تدريجيا لنوع من الاجماع الديموقراطي والاستقرار السياسي.

وعليه يبدو أنّ واقع المنتظمات السياسية العربية، يبرز التوجه نحو الديموقراطية ليس كمسار غائب ولكنّه مسار بطيء ومتأخّر. و حالة الانفتاح التي تعرفها الكثير من الدول العربية يمكن وصفها على أنّها، نوع من

التحوّل الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة، دون أن يعني ذلك أنّ ثمة اتجاهات على الأرض لتحول ديموقراطي حقيقي يعيد هيكلة السياق المؤسسي للنظم السياسية، بما يحقق نظاما ديموقراطيا متكامل الأركان.[20]فالتحول الديموقراطي أصبح ضرورة مرتبطة بإدراك النخب الحاكمة بضرورات و حتميات التطوّر الديموقراطي، خاصة في ظل ارتفاع درجة الوعي الديموقراطي لدى الشعوب في عصر الاتصال و المعلومات الذي نشهده اليوم، و تزايد قوة و ارتباطية المجتمع المدني بالمؤسسات الدولية و القوى الخارجية في مقابل انهيار شرعيات النظم السلطوية.[21]

فمسارات الخوصصة والتحرير التي أقامتها الدولة بتحريض من المؤسسات المالية الدولية والشراكات الدولية، نتج عنها خوصصة أقسام كبيرة من القطاع العام لصالح مجموعات زبائنية، ورؤساء دول تتزايد ثرواتهم من المداخيل الداخلية والخارجية. فمع معمر القذافي في ليبيا، حافظ الأسد في سوريا، علي عبد الله صالح في اليمن، حسني مبارك في مصر، زين العابدين في تونس، الأنظمة السياسية تجاوزت حدودا جديدة من الرشوة والزبائنية والاستبداد، بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد الجماعات (بدل اقتصاد السوق). فالنظام التسلطي العربي والمغاربي لم يعد قائما على القمع والقهر، وإنّما على التحكّم وامتصاص الثروات الاقتصادية. وكلّ هذه المتغيرات أسّست لعهد جديد من خوصصة الدولة.

وهذا مجرد إفراز لصدمة الحداثة التي أجبرتها على ممارسة مقدار من التكيّف مع قواعد النظام السياسي الحديث، يتزايد وينقص تناسبا مع درجات القابلية الذاتية للتحديث، ومستوى التطوّر السياسي والاجتماعي باختلاف الدول ومستوى تأثير التحديث الاستعماري الذي ورثته كل دولة منذ القرن التاسع عشر.[22]

الخاتمة

تجدر الإشارة إلى أنّه بات منذ زمن، من غير الممكن استعراض الضوابط التعريفية للانتقال الديموقراطي والتحول الديموقراطي بدقة، في ظل التطوّر السريع في متغيّرات النظام الدولي. فقد حدث توجّه مزدوج، غامض و خطير على مستوى النظام العالمي، ففي الوقت الذي تتجه فيه الدول القوية نحو ما يسمى بالعولمة، نحو التكامل و التكتل و قبول التعدّدية الثقافية؛ نجد توجه آخر نحو التفكك و من طرف مجموعة كبيرة من الدول،[23] يصفها بعض الباحثين بأنّها فاشلة أو في طريقها إلى الفشل و أعدادها في تزايد، و جزء منها ينتمي إلى الدول العربية ، وصفها مركز لندن للدراسات الاقتصادية في 2006 ، بأنّها " الدول غير القادرة على القيام بوظائفها الأساسية القاعدية، و خصوصا الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي رغم الاحتكار المشروع للقوة ."[24] أضيف إليه فيما بعد أبعادا أخرى خصوصا البعد الديموقراطي والحكم الراشد. وجاء مفهوم الفشل كنتيجة لمسار من المحاولات التفسيرية والتنظيرية على المستوى الدولي، التي تشير إلى عدم قدرة الدول على أداء دورها كفاعل أمني وعجزها على الاستجابة إلى متطلبات السيادة على المستويين الداخلي والخارجي، والذي مؤداه النظر في سياسة ومنهج بناء الدولة. وجاء هذا الفشل كذلك كأحد الافرازات الأساسية للتغيرات البنيوية الجذرية للعالم، التي أدّت إلى إعادة بناء الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية كتعبير عن شكل جديد من تهديدات الاستقرار الأمني

الذي اختلف عن المخاطر التقليدية العسكرية، فهناك من الأسباب غير العسكرية كعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، التي تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

فمعظم الأزمات السياسية التي تعانيها الأنظمة السياسية العربية، ليست وليدة الحاضر الآني وحده فهي نتيجة لتراكم واقع تميّز بالركود والتخلّف، وتداخلت فيه عوامل متوارثة ومختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية تصبّ جميعها في فشل شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية القائمة، والتي أصبحت تبحث عن مشروعية جديدة تحوز على رضى واعتراف الشعب بها، وتعينها على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجودها.[25]

عملية الانتقال الديموقراطي التي برزت في معظم الدول العربية والتي تمّت جزءا منها بمبادرات من النخب الحاكمة، لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديموقراطية بشكل نهائي وكخيار استراتيجي وإنّما كان الهدف منها تأمين قدرتها على الاستمرار في الحكم، ولهذا تحوّلت هذه المبادرة بسرعة إلى آلية لتحديث التسلطية ولم يكن الهدف إقامة نظم ديموقراطية فعلا.

وفي المقابل، يبقى تحديد طبيعة الأنظمة السياسية، صعبا جدّا. فقد شهدت تراجعا في ظاهرة الرئاسوية، وخلّفت إرادة المجتمع المدني في التوجه نحو الدمقرطة حتى إن واجهت معوّقات عديدة. لكن في ذات الوقت شهدت هذه الأنظمة إعادة تمركز بعض الآليات والميكانيزمات التي تنتمي إلى الأنظمة التقليدية التسلّطية والتي تبرز في الاستحواذ على بعض هياكل الدولة من طرف الأحزاب في السلطة[26] ، كالعمل على منع تحزّب الإدارة واحتكار وسائل الاعلام الأساسية السمعية والبصرية، والجهاز القضائي الذي ما يزال لم يحقّق بعد استقلاليته، بالإضافة إلى التحكّم في ميكانيزمات التمثيل السياسي.

ويبدو أنّ مواجهة النظم غير الديموقراطية للأزمات يزيد من أسباب عدم شرعيتها، وتكون عرضة للمزيد من عدم الاستقرار، فقد أدّى احتكار الدولة للمجال السياسي والاقتصادي إلى فشل التنمية الاقتصادية ومن ثمّ تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات.[27] فمن أجل دعم الانفتاح السياسي، برز الانفتاح الاقتصادي باسم الفعالية، المنافسة، جلب الاستثمار الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي في العولمة. وتأكّدت العلاقات المعقّدة بين الليبرالية الاقتصادية والديموقراطية، فتحقيق الأولى لا يعني بالضرورة عبور إلى الثانية، لأنّ هذا العبور يشترط انتقال فعلي من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، وليس إلى اقتصاد الجماعات؛ وتسيير عقلاني ومسؤول ومراقب للمداخيل والثروات الاقتصادية، وأن يكون المستفيد الأكبر من الليبرالية الاقتصادية، أغلبية الشعب وليس مجموعات زبائنية. وجميع هذه الشروط غير متوفّرة في العديد من الدول العربية، لكن تحقيقها يبقى ضمن مسار طويل من الانتقال الديموقراطي الذي اتّضح أنه متأخرا وبطيئا في هذه المنطقة.

لكن يجب عدم إغفال دور العامل الخارجي الإيجابي أو السلبي في عملية الانتقال نحو الديموقراطية، ففي الوقت نفسه الذي أكّدت فيه الدول الغربية (أمريكا ـ أوربا)، رغبتها في الانفصال عن سياساتها التقليدية، القائمة على الدعم التقليدي للأنظمة التعسفية في هذه الدول، أصبح الانشغال الأساسي المطروح اليوم، مرتبط بمعرفة

وقياس آثار تأسيس الأنظمة الديموقراطية في الدول العربية بصفة عامة، على الحفاظ على المصالح الحيوية للدول الغربية. وهذا يعني، إمكانية الموازنة بين التحالفات الحساسة الجديدة (التي تنبع من التفاعل مع إرادة الشعوب في إقامة ديموقراطيات تمثيلية تمثّل التعبير الفعلي لطموحات هذه الشعوب) وبين الحفاظ على مواقفها التقليدية حول بعض القضايا الجوهرية بالنسبة لها، كالصراع العربي ــ الإسرائيلي، التحكّم في الثروات النفطية وانتقال التكنولوجيا المتطوّرة بتأثيراتها السلبية على عالم "الإسلام" و "العربية".

وعدم قدرة العامل الخارجي أي التحالف الغربي، على إيجاد حلول للمشاكل والأزمات العميقة في هذه الدول، كأزمات المشروعية، الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفشل التحديث السياسي للدول، دفع بالحكومات الغربية إلى توزيع ونشر وهم تحقيق الديموقراطية لهذه الدول. وعمدت إلى تقسيم النخب، لتُصوّر لهذه الدول أنّ هناك تعدّدية وهناك تداول، والإبقاء على السلطة في أيدي من يخدم مصالحها.[28] وهذا معناه، العمل على خلق "وهم التحول" من خلال تغيير أشخاص على مستوى السلطة، وهذا يؤدي إلى تعميق الأزمة وزيادة خطورة الانفجار من طرف الشعوب التي تعاني لعقود طويلة تحت القمع والنزاعات والفقر. وهذا تعبير واضح على أنّ الدعم الخارجي للتحول الديموقراطي في هذه الدول، هدفه إعادة تأسيس أسس النظام الاستعماري الجديد الذي يخدم المصالح الإقليمية والأمنية للدول الغربية.

التهميش:

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديموقراطي: إطار نظري، 02 / 2013، نقلا عن 05/ 2018 . studies .aljazeera.net

[2] Mamduh Nayouf, La Transition Démocratique dans le Monde Arabe , AgoraVox, Aout 2011 . http://www.agoravox.fr

[3] زياد حافظ، ثورة يناير في مصر : تساؤلات الحاضر و المستقبل ، رياح التغيير في الوطن العربي ، ط1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ، ص 21 .

[4] أحمد يوسف أحمد، الحالة المصرية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ،، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 465 .

[5] نفس المرجع، ص 480.

[6] جميل مطر، الثورة المصرية : الخلفيات و البدايات، رياح التغيير في الوطن العربي، تحرير عبد الإله بلقزيز، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011، ص 44 .

[7] وليد عبد الحي، الحالة الأردنية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ' تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 68 .

[8] يوسف مكي ، الحالة السعودية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 185

[9] يوسف مكي ، مرجع سابق ، ص 198 .

[10] حسن الشامي ، تقرير التحوّل الديموقراطي في السعودية عام 2011، الحوار المتمدّن ، العدد 3720 ، ماي 2012.

[11] محمد محسن الظاهري، الحالة اليمنية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت.

[12] محمد محسن الظاهري ، مرجع سابق ، ص 570. ا

[13] محمد جمال باروت ، الحالة السورية ،كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 292 .

[14] محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص 318.

[15] ميشيل كيلو، سورية .....إلى أين؟ ، رياح التغيير في الوطن العربي ، تحرير عبد الاله بلقزيز، ط1 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011 ، ص 189 .

[16] برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص 269.

[17] ميشيل كيلو ، مرجع سابق ، ص 196 .

[18] Mamduh Nayouf , Op Cit .

[19] يونس مسعودي، التحول الديموقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد صفر، مارس2014 ص 154.

[20] عمر فرحاتي ، معوقات التحول الديموقراطي في الدول العربية ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 29 ، جوان 2008 ، ص 139.

[21] مصطفى علاء الدين العياط، أثر المتغيرات الداخلية و الخارجية على التحول الديموقراطي في المملكة المغربية (2010 - 2017) ، ديسمبر 2017 .

[22] عبد الاله بلقزيز، الدين و الدولة في الاجتماع العربي المعاصر نظريا، تاريخيا و استشرافا، مرجع سابق، ص 47.

[23] محمد بوبوش، مفهوم الدولة الفاشلة ، مغرس ، 02 / 10/ 2010 . نقلا عن :
http://www.maghress.com . 2017 في 30 ماي

[24] Denis Bauchard, A la recherche de l'Etat Failli , politique étrangère , Ed IFRI , 2011 . http://www.cairn.info, Consulté le 30/11/2017.

[25] خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، ص 13.

[26] Mohamed Elarbi Nsiri , Ambiguités de la transition démocratique dans les pays du printemps arabe , 10/08/2014 , www .huffpostmaghreb.com . consulté le 26/04/2017 .

[27] صامويل هنتنغتون ، النظام السياسي في المجتمعات المتغيّرة ، ترجمة سمية علو عبود . بيروت : دار الساقي ، 1993 ، ص 122 .

[28] Burhan Ghalioun, Les Tragiques destinées de la Démocratie Arabe, Confluences Méditerranée ,N°49,Ed L'Harmattan 02/ 2004 , p 47.